Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 4, 2022

Deanship of Scientific Research

Arab Collective Security in the Regional Context (2010-2020)

Mohammed Torki Bani Salameh [1] ****, Hassan M. Almomani*** [2]***, Ruba Hassan*** [3]

[1]Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

[2] Department of International Relations and Regional Studies, Prince Hussein College for International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan.

[3] Jordan TV, Amman. Jordan.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i4.2051

Received: 21/4/2021

Revised: 20/5/2021

Accepted: 9/6/2021

Published: 30/7/2022

* ***Corresponding author:***

mohammedtorki@yahoo.com

Abstract

The study aimed to introduce the concept of Arab national security, its elements and challenges facing it, and to identify regional threats and their role in influencing Arab national security. The study assumed the existence of a positive direct relationship between the absence of the concept of Arab national security and the increase in regional threats to Arab countries. The study was based on the approach of analyzing international systems, with the aim of revealing the internal nature of regional international relations in the Arab regional system, the interactions that take place within the region's structure, and the behavior of the region's countries towards those interactions. The study concluded that concept of Arab collective security continued to face ambiguity in its definition and specification of its aspects, and its components. The source of this confusion is the fragmentation of Arab countries, and the growing national dimension over the collective dimension, as most Arab countries stipulate in their constitutions that protecting national security takes precedence over any other duty or function of the state. Many Arab countries resort to their national interests at the expense of the Arab collective interest in the event of the crises they face, in addition to the disagreements of Arab countries between each other, especially after Iraq's invasion of Kuwait in 1990.

Keywords: Collective security, sub national state; sources of threat; national security; regional system.

الأمن الجماعي العربي في السياق الإقليمي (2010-2020)

محمد تركي بني سلامة [1]****، حسن محمد المومني*** [2]***، ربى حسن*** [3]

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

[2] قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية والدراسات الإقليمية، كلية الأمير حسين للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن

[3] التلفزيون الأردني، عمان، الأردن

ملخّص

هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم مفهوم الأمن القومي العربي وعناصره والتحديات التي تواجهه، والتعرف على التهديدات الإقليمية ودورها في التأثير على الأمن القومي العربي. وافترضت الدراسة وجود علاقة طرديه موجبة بين غياب مفهوم الأمن الإقليمي العربي وزيادة التهديدات الإقليمية على الدول العربية. واستندت الدراسة على منهج تحليل النظم الدولية، بهدف الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في النظام الإقليمي العربي، والتفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم، وسلوك دول الإقليم تجاه تلك التفاعلات. وقد خلصت الدراسة إلى أن مفهوم الأمن الجماعي العربي يواجه التباسًا في تعريفه وتحديد جوانبه، ومقوماته، ومصدر هذا الالتباس، تجزئة الدول العربية، وتنامي البعد القطري على البعد الجماعي، فمعظم الدول العربية تنص دساتير على أن حماية الأمن الوطني تعلو على أي واجب أو وظيفة أخرى للدولة، مما جعل العديد من الدول العربية تلجأ إلى مصالحها القطرية على حساب المصلحة الجماعية العربية في حالة الأزمات التي تواجهها، أضف إلى ذلك خلافات الدول العربية بين بعضها البعض. كما أن الدول العربية تتباين وتختلف في رؤيتها لمصدر أو مصادر للتهديدات الأمنية التي تواجهها، وذلك باختلاف موقعها، ورؤيتها السياسية، وغالبا ما رأت العديد من الدول العربية أن العوامل التي تهدد الأمن الجماعي لدولة عربية معينة، قد لا تكون نفس العوامل التالي تهدد دولة عربية أخرى، بل إن ما يحقق الأمن الجماعي لدولة ما، قد يهدد الأمن الجماعي لدولة أخرى. فمصادر التهديد لمصر والسودان من قبل سد النهضة الإثيوبي، لا تهدد دول المغرب والمشرق العربي. كما أن التهديد الإيراني لدول الخليج العربي، يختلف في مضمونه عن التهديد الإيراني لمصر والأردن، فبينما يعني لدى دول الخليج العربي الهيمنة على دول الخليج العربي، فانه يعني بالنسبة للأردن ومصر التدخل في القضية الفلسطينية باتجاه مغاير للاتجاه العربي.

الكلمات الدالة :الأمن الجماعي، الأمن القومي، النظام الإقليمي، الدولة القطرية، مصادر التهديد.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

ارتبط مفهوم الأمن الجماعي بالمدرسة المثالية في الثلاثينيات من القرن العشرين، التي اعتبرت أن القانون الدولي العام هو قانون ملزم للدول التي ارتضت فيه، وانه قادر على ضبط العلاقات بين الدول، وتأمين مصالحها المشتركة، وان تطبيق القانون الدولي له القدرة على تسوية النزاعات بين الدول عبر إجراء المفاوضات والتحكيم الدولي، وضمان الأمن المشترك بين الدول، وتسوية المنازعات الدولية. وقد تجسدت هذه المطالب بقيام عصبة الأمم كمنظمة دولية ضرورية تعمل على استقرار الأمن والسلم الدوليين. إلا أن فشلها في منع وتسوية النزاعات الدولية، أدى إلى تراجع مفهوم الأخلاق وعودة وسيطرة مفهوم القوة في العلاقات الدولية "الحق للقوة (Might makes right) وأهمية القوة في العلاقات الدولية، بعيدا عن الجوانب القانونية والأخلاقية.

والتي كانت من نتائجها الحرب العالمية الثانية، التي استمرت ست سنوات، انتهت إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة عام 1945 وتأسيس "منظمة الأمم المتحدة" التي من أهم أهدافها حفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وفق قواعد القانون الدولي. لكن النظام الدولي اتجه إلى ما سمي الحرب الباردة بين قوتين عظميين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية. وهذا النظام الدولي الثنائي القطبية (Al-Serhan et al، 2018) أوجد استقراراً عالمياً، إلا أنه كبّل الأمم المتحدة وحدّ من فاعليتها، كما ورد في الميثاق، وأصبحت غير قادرة على ممارسة دورها بفاعلية إلا من خلال توافق القوى العظمى خصوصًا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك خلال أربعة عقود ونيّف (1945 – 1991). وبانتهاء الحرب الباردة، وما تبعها من تطورات دولية وإقليمية، وتغير بينة النظام الدولي من النظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية، لم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي المصدر الأساسي لتهديد السلم الدولي، بل ظهرت قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، والتحول من الصراع الإيديولوجي إلى الصراع الحضاري وتزايد الحروب الأهلية التي ترتكز على أسس عرقية ولغوية ودينية. ولقد مثلت الأزمات والحروب التي حدثت في الدول العربية (احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، احتلال العراق عام 2003، ثورات الربيع العربي عام 2011) وتنامي التنظيمات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية: داعش)، تحولاً جذريّاً في التوجهات السياسية والإستراتيجية لمعظم الدول العربية وتبني مقاربات أمنية ما دون القومية العربية (مقاربات قطرية) في التعامل مع قضايا الأمن الجماعي العربي، مما ترتب على ذلك خلق المزيد من الانقسامات والتوترات في الدول العربية.

مشكلة الدراسة:

مرت وما زالت تمر الدول العربية بصيرورة تاريخية، جعلت منها موضوعا للتعاملات الدولية، حيث تتحكم إرادات الدول الكبرى فيها، بما يجعلها غير قادرة على قول كلمتها بخصوص مصيرها ومستقبلها من جهة، وما يملى على إراداتها المحلية من جهة أخرى. وما زالت تشكل تلك التدخلات الخارجية والإقليمية في الدول العربية أهم التحديات للأمن القومي العربي، حيث تهدف تلك الاستراتيجيات في مجملها إلى إضعاف الدول العربية واستمرارية السيطرة عليها، ومحاولة الإبقاء على الصراعات العربية- العربية قائمة بهدف السيطرة عليه، وتدور إشكالية الدراسة حول إستراتيجية الدول العربية في مواجهه تلك التهديدات الإقليمية ودورها في التأثير على الأمن القومي العربي .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تبيان ما يلي

1. مفهوم الأمن القومي العربي وعناصره والتحديات التي تواجهه.
2. التهديدات الإقليمية ودورها في التأثير على الأمن القومي العربي.
3. ركائز الإستراتيجية الإقليمية لدول الجوار العربي تجاه الدول العربية وأثرها على الأمن القومي العربي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية (النظرية) والعملية فيما يلي:

الأهمية العلمية:

حظي موضوع الدراسة باهتمام العديد من الدارسين والباحثين العرب، وخصوصا في ظل الأحداث والمتغيرات المتسارعة في المنطقة العربية، وحجم التدخلات الخارجية في الدول العربية وخصوصا بعد أحداث ثورات الربيع العربي، مما يتطلب منا دراسة تلك التطورات والتهديدات وتبيان خطورتها على الأمن القومي العربي.

الأهمية العملية:

أدى تراجع مفهوم الأمن القومي العربي، ثم سيادة مفهوم القطرية على مفهوم القومية في الدول العربية إلى غياب المفهوم كليا عن الساحة الرسمية العربية، مما يستلزم من الباحثين العرب، التحليل الدقيق والموضوعي لأسباب ذلك الاختفاء، وتبيان الآثار الأمنية والسياسية لغياب مفهوم الأمن القومي العربي.

فروض الدراسة:

وجود علاقة طرديه موجبة بين غياب مفهوم الأمن الإقليمي العربي وزيادة التهديدات الإقليمية على الدول العربية، بسبب اختلال توزيع عناصر القوة داخل النظام الإقليمي العربي. أي كلما ضعف أو غاب مفهوم الأمن القومي العربي زاد نجاح الهيمنة على الدول العربية على المستويين الداخلي والخارجي.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية:

تتناول الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين الأعوام (2010-2020). حيث يمثل عام (2010) مرحلة بداية ثورات الربيع العربي وغياب الاستقرار الأمني والسياسي للدول العربية. فيما يمثل عام (2020) نهاية للفترة الزمنية للدراسة وهي الفترة التي بدأت فيها تتضح معالم التحولات الكبرى التي حدثت في الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي وما نتج عنها من متغيرات إقليمية ودولية وتشكيل أنماط من التحالفات التي قد يكون لها تأثير مباشر على الأمن القومي العربي.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة كافة الدول العربية.

الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة من خلال تحليل التهديدات الإقليمية وأثرها على الأمن القومي العربي.

منهجية الدراسة:

استندت الدراسة على منهج تحليل النظم الدولية، ويكتسب المنهج أهميته من كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في النظام الإقليمي العربي، والتفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم، وسلوك دول الإقليم تجاه تلك التفاعلات. ويعتبر المنهج مناسباً لموضوع الدراسة، لأنه يصلح لتحليل العلاقات الدولية نظراً للمزايا التي يقدمها، واتساقاً مع المشكلة البحثية التي تُعني الدراسة بالإجابة على تساؤلاتها.

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة التي بحث في القضايا السياسية والأمنية والمائية التي تؤثر على الأمن الجماعي العربي، ومن هذه الدراسات، دراسة (الشمري: 2020)، التي بينت كيفية تعامل تركيا مع مسألة المياه مع دول الجوار العربي (العراق، سوريا) وانطلاقها من حسابات سياسية إستراتيجية وليست فنية، واستمرار تمسكها بعدم اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وإنما نهرين عابرين للحدود وبقصد السماح لنفسها باستثمارهما وفقاً لمصلحتها ولبناء السدود وفقا لتصوراتها وبما يسمح لها بتحويلهما (كورقة سياسية) مستقبلا للتحكم في حياة سوريا والعراق المائية، وهي تستفيد من خلافات البلدين، بل تعمل على إدامتها بغية بناء مخططاتها المائية بعيدا عن رؤية الأمن الجماعي العربي الموحدة. أما دراسة (العزاوي:2019) فقد بينت التأثيرات التي تؤثر على الأمن الجماعي العربي، حيث بينت الدراسة أن الدول العربية تعيش في محيط إقليمي متفاوت التأثير والتأثر، ففي الشرق والشمال تواجه إيران وتركيا، التي تشتد ما بينها التوترات. وفي الغرب والجنوب تتعايش الدول العربية مع تأثيرات الدول الإفريقية والأوروبية وانعكاساتها. وبينت الدراسة أن للنظام الإقليمي العربي بنيته الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية وهي بنية مغايرة لبنية النظام الشرق أوسطي الذي يدخل على نظامنا العربي دولاً إقليمية غير عربية لها استراتيجيات مختلفة وربما عدائية مع دول النظام العربي. ومما لا ريب فيه أن القوى الثلاث التي تبرز في هذا المحيط الإقليمي وتتقاسم تأثيراتها على الدول العربية كافة هي كل من: إيران، تركيا وإسرائيل التي تبدو قوى مؤثرة جدًا في ظل عوامل الفرقة العربية والاحتدامات بين أطراف النظام العربي مما يبرز إلى العيان تجاذبات وأطماع القوى الثلاث وانعكاساتها الميدانية على الدول العربية. وركزت دراسة (عبد الفتاح: 2019) على مصطلح " الأمن القومي العربي " الذي اعتبره الباحث مفهوم أقرب ما يكون إلى الشعار أو المفهوم النظري، ونادرا ما يترجم إلى سياسات أو برامج عمل تطبق على أرض الواقع، رغم الاتفاقيات التي تمت في فلك التنظير ولم تتعداه إلى خطوات تطبيقية فاعلة.أما عن أسباب عدم تفعيل القدرات الأمنية العربية الجماعية في الوطن العربي فتتمثل في ثلاثة

أسباب هي (التدخلات الإقليمية الخارجية، اعتماد الأمن القومي لعدد من دول العالم العربي (جزئيا وكليا) على عنصر الدعم الخارجي والضمانات الأمنية والدفاعية الخارجية، والفشل المستمر في التمكن من تطوير قدرات الدفاع الذاتي. والتركيز على (الإرهاب) بكونه المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر). وقارنت دراسة (زامونة: 2018) بين الأمن الجماعي العربي، والأمن الجماعي المنصوص عليه بميثاق منظمة الأمم المتحدة، وبين آن نظام الأمن الجماعي، بعد انتهاء الحرب الباردة هو نظام يتبع سياسة مزدوجة المعايير من قبل مجلس الأمن، وكذلك تفسيراته الموسعة جداً لنصوص الميثاق وخاصة مواد الفصل لسابع، وأن نظام الأمن الجماعي، كما هو منصوص عليه بميثاق منظمة الأمم المتحدة، لم يطبق ابداً كنظام متكامل، وظل على الصعيد النظري فقط، وبالتالي فأن ذلك النظام لم يساهم فعلياً في حفظ السلم والأمن الدوليين ولم يطبق بالكيفية المحددة في الميثاق.

أما دراسة (قياتي: 2017) فقد هدفت إلى التعرف على مفاهيم الأمن القومي ألعربي والمفاهيم المرتبطة به، والتعرف على التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي على المستويين: الداخلي والخارجي، ثم تناقش الدراسية الوعي الراهن للأمن القومي العربي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن الأمن القومي العربي يواجه مجموعة من التهديدات الداخلية أهمها، غياب الاستقرار السياسي، وجود مخاطر في مجال الأمن الغذائي، المشاكل المائية.

وهدفت دراسة (المقداد:2005) إلى تحليل واقع الأمن الجماعي، الذي سعت الدول لإقامته منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم عام 1919، ويناقش الباحث المفهوم النظري لنظام الأمن الجماعي ومراحل تطوره، إضافة إلى الأسباب التي ما زالت تحول دون تحقيقه كسياسات التدخل وجدليتها القانونية، وأثرها على مسائل السيادة، وحقوق الإنسان، والتسلح .ولإلقاء الضوء على أثر سياسات التدخل والمسائل المذكورة على واقع ومستقبل الأمن الجماعي، وجاء الجزء الثاني من الدراسة ليناقش سياسة التدخل الانجلو- أميركي على العراق كحالة دراسة .وخلصت الدراسة إلى أن نظام الأمن الجماعي سيبقى مهدداً بغض النظر عن مفاهيمه النظرية التي حرصت هيئة الأمم المتحدة على تبنيها من خلال ميثاقها بهدف الأمن والسلم الدوليين، لأن غياب السلطة الدولية الرادعة من جهة ومصالح الدول الكبرى المتزايدة من جهة أخرى هما اللذان ما زالا يؤثران على حركة تطوير آليات نظام الأمن الجماعي. وعلى ضوء المعطيات الدولية يؤمن الباحث بالعمل في تفعيل كل من نظرية التنظيم الدولي الإقليمي والنظرية الوظيفية كبدائل أو خيارات مساعدة للمنظمة الدولية لتحقيق واقع أمن جماعي أفضل.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الجماعي

ارتكز مفهوم الأمن منذ نشوء الدولة القومية على المفهوم العسكري حيث ركزت المدرسة الواقعية على الجانب العسكري والتهديد الخارجي للدولة في تحليل العلاقات الدولية(Buzan,1991:18-19) وعلى مقولة المصلحة المرتبطة بالقوة (السويد، 1989:87) حيث اعتبرت المدرسة الواقعية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وأن الحرب هي السمة الدائمة في السياسة الدولية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لا يمكن التخلص منها، حيث إن كل دولة تسعى لامتلاك عناصر القوة العسكرية، مما يجعل الأطراف الأخرى تفسر تلك الإجراءات التي تقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرًا محتملاً (بن عنتر،2005: 58). وسادت مصطلحات " الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي" كعناوين بارزة في المقاربات الدولية الهادفة لتحقيق الأمن والسلم الدولي (بلقزيز، 1989) وأدت نهاية الحرب الباردة، إلى توسيع مفهوم الأمن الجماعي ليشمل الأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية(النظرية الليبرالية والنظرية البنائية). ولم يعد مصدر التهديدات خارجيا فقط، بل أصبح مصدر التهديدات داخليا أيضا، كظهور الكيانات السياسية ما دون الدولة (الجماعات الإرهابية، الأقليات)، والمشاكل المتعلقة بتجارة المخدرات، والبيئة، وحقوق الإنسان، وشرعية النخب الحاكمة (عمار، 2012:25).

المطلب الأول: مفهوم الأمن الجماعي العربي

جاء الحديث عن الأمن الجماع العربي مبكرا ومنذ استقلال الدول العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولم يكتسب المفهوم أهمية تحليلية على المستوى الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية (الحربي، 2008:19). فيما لم يطرح المفهوم على المستوى الرسمي العربي للبحث والنقاش إلا في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقبل هذا التاريخ، لم تنص أية وثيقة جماعية عربية بصورة صريحة على ذلك (المشاط، 1993:18-19)حيث استخدم المفهوم لأول مرة عام (1980) في قمة عمان في "إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" (مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، 1988:166). وظل المفهوم مرتبطا بتأمين سلامة الدول العربية ضد الخطر الإسرائيلي حتى انهيار الحرب الباردة عام (1990) ومعاهدة أوسلو والسلام الفلسطيني-الإسرائيلي (1993) ومعاهدة وادي عربة الأردنية-الإسرائيلية (1994)، ليشترك إلى جانب إسرائيل دول الجوار الإقليمي، وتحديدًا إيران وتركيا وإثيوبيا في تهديد الأمن القومي العربي. ويمكن تحديد ثلاث اتجاهات فكرية في تعريفها للأمن الجماعي العربي هي:

الاتجاه الأول: سيادة البعد القطري في مفهوم الأمن القومي العربي

يركز هذا الاتجاه على سيادة الدولة القطرية وحدودها التي ورثتها من الاستعمار، وتطبيقها أمنا خاصا بحدودها الجغرافية في ظل منظومة الأمن القومي العربي. ويقود هذه الاتجاه جامعة الدول العربية التي عرفت الأمن الجماعي العربي بأنه " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية

والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن الجماعي العربي." (مفيد، 1979)

وعرفت الأمانة العامة للجامعة العربية الأمن القومي العربي عام (1980) " بأنّه حماية مقومات الوجود العربي، وأهمها الأرض والهوية، وتطوير هذه المقومات، وصولًا إلى تحقيق الأهداف القومية، وذلك في مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية القائمة والمحتملة." وحددت الأخطار الخارجية بسياسات الدولتين العظميتين، والأخطار الإقليمية التي تتمثل في سياسات التوسع الإسرائيلي وسياسات بعض دول الجوار (الصبان، 2020) واعتبرت الوثيقة أن التدخلات الإقليمية اخطر من التدخلات الخارجية بسبب نزعتها التوسعية ورغبتها في بسط نفوذها على الدول العربية من خلال استغلالها النزعات المذهبية والطائفية والاختلافات العرقية لبث بذور الفتنه في الدول العربية. ويرى هذا الاتجاه أن اعتماد الأمن القومي العربي (جزئيا وكليا) على الدعم الخارجي ساهم في الفشل المستمر في عدم القدرة على تطوير قدرات الدفاع الذاتي (عبد الفتاح، 2019).ولقد مثل ميثاق جامعة الدول العربية الذي تأسس في عام (1945) ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في (13 أبريل/نيسان 1950) (جامعة الدول العربية، 2013: 64) النواة الرئيسية للأمن الجماعي العربي، فقد نصت الوثائق على احترام واستقلال وسيادة كل دولة عربية، والاعتراف بحدودها القائمة، وعدم استخدام القوة أو اللجوء إلى القوة في فض المنازعات بين الدول العربية الأعضاء أو من دولة خارجية، وفض جميع منازعاتها الدولية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى بالطرق السلمية (الحوثي، 2019: 10-32)، وعن طريق الوساطة أو التحكيم. و"أن كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر هو بمثابة اعتداء عليها (جامعة الدول العربية، 2013: 25) وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلم إلى نصابهما" (جامعة الدول العربية، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، المادة الأولى، ص65). ولمجلس الجامعة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لردع العدوان " بشرط حصول القرار على الإجماع (المادة السادسة من الميثاق).

لكن الملاحظ أن المفهوم الرسمي للأمن الجماعي العربي ظل مفهوما هلاميا، يرتبط بمصالح (22) دولة عربية متصارعة فيما بينها تتباين بشكل كبير في نظمها السياسية (جمهورية، ملكية، سلطنات) وفي بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها دول تتشارك في ثلاث قارات وأربعة بحار فهو يطل على البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي، وخليج عمان، والمحيط الأطلسي (هويدي، 1979:44).

كما أن الميثاق العربي قد غاب تمامًا في كافة الحالات الأمنية والعسكرية التي واجهت الدول العربية، سوى في توفير الغطاء القانوني والسياسي للولايات المتحدة للتدخل الفعلي عند الغزو العراقي للكويت في أول أغسطس (1990) حيث انعقدت قمة عربية في العاشر من الشهر نفسه، وكذلك في واقعة الاحتلال الأمريكي للعراق في (2003) حيث لم تعقد قمة عربية أصلا (عادية أو طارئة)، وشاركت بعض الدول العربية في الدعم العسكري للولايات المتحدة في احتلال العراق (الكويت، السعودية، الأردن، مصر، سوريا) وبعد الاحتلال، أقرت جامعة الدول العربية بأحقية ممثل مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسته سلطات الاحتلال في العراق لمقعد العراق في جامعة الدول العربية (أحمد، 2006:334-339).

وفي سبيل تلافي القصور في ميثاق جامعة الدول العربية في حفظ الأمن الجماعي العربي، تم محاولة إيجاد مجالس عربية مشتركة جديدة، منها مجلس السلم والأمن العربي في عام (2006) ليحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (الجامعة العربية تقر النظام الأساسي المعدل لمجلس السلم والأمن العربي)، لكنه ظل حبرا على ورق ولم يبدأ عمله حتى الوقت الحالي. (طلعت، 2008) ومشروع الدفاع المشترك الخليجي الأردني المغربي في نهاية عام (2013) (بن يخني، 2020:53) الذي هدف إلى إنشاء هيكلٍ أمنيٍ إقليمي لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصةً بعد ثورات الربيع العربي، وانفلات الوضع الأمني، وتنامي الخطر الإيراني في اليمن وسوريا، وسيطرة الحركات الإسلامية على أنظمة الحكم (المطيري، 2011:128). لكن عدم التحمُّس المغربي والأردني للمبادرة، علاوةً عن غياب أرضيةٍ للعمل المشترك، واختلاف العقيدة العسكرية لدول هذا المشروع الأمني افشل المشروع منذ بدايته (جمال، 2018:2).

وفي عام (2015)، تم اقتراح مبادرة ما يسمى بالقوة العربية المشتركة، تكون مهامها مكافحة الإرهاب، وصيانة الأمن الجماعي العربي، وحفظ السلام في الدول الأطراف، وتأمين الحدود البرية والبحرية والجوية (بن يخني، 2020: 55) وتم الاتفاق بين أطراف المبادرة على تشكيل قوةٍ عسكريةٍ مكونة من أربعين ألف جنديٍ من نُخبة القوَّات الخاصة في مصر والأردن والسودان والمغرب ودول الخليج، وقوة جوية مكونة من ألف عنصر، وقوة بحرية من خمسة آلاف جندي، بالإضافة إلى 35 ألف جنديٍ من القوَّات البرية، على أن تتكفَّل المملكة العربية السعودية بالأعباء المالية وتكاليف التسلُّح والعتاد، فيما تتولى مصر دعم التحالف بمعظم المقاتلين (جمال، 2018: 2)، لَّا أن المبادرة كعديدٍ من الترتيبات السابقة لم ترَ النور؛ بسبب عدم التزام الأطراف، وضعف الإرادة السياسية، وتضارُب الرؤى، واختلاف التصوّرات المتعلقة بمصادر التهديد لدى أطراف المبادرة. وفي عام (2018) تم الاتفاق بين وزراء خارجية مصر والسعودية والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن على تأسيس كيان يضم الدول العربية والأفريقية التي لها شواطئ على البحر الأحمر وخليج عدن، للسعي لإيجاد صيغ تضبط التفاعلات الأمنية في البحر الأحمر (مبروك، 2019) ويهدف الاتفاق بشكل رئيسي إلى تقويض النفوذ والتأثير الإيراني والتركي على أمن البحر الأحمر، وحماية أمن المجرى الملاحي الدولي لاسيما مع سيطرة جماعة الحوثي الموالية لإيران على ميناء الحديدة، وتعطيلها لحركة الملاحة، وتصدير النفط بمضيق باب المندب (عبد القادر، 2019:10، 2018:208-274).

ولقد أدت ثورات الربيع العربي في عام (2010) إلى انهيار منظومة الأمن الجماعي العربي، فقد تنامت العلاقات المضطربة بين الأقاليم الفرعية للنظام العربي، ودخل النظام العربي حقبة من الصراعات بين فاعلين إقليميين، وزادت معركة الاستقطاب العربي والإقليمي، فالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أصبح هو المسيطر على التفاعلات الإقليمية والعربية البينية، وبدأ التدخل العسكري والسياسي رسمياً وفعلياً في(ليبيا، سوريا، اليمن)، وهو ما خلق مزيداً من حالة السيولة بين الدول العربية، التي عمل بعضها على استغلال وضع انهيار، وسقوط بعض أنظمة الحكم، في السعي لبناء علاقات أقوى مع النظم السياسية الجديدة، والتدخل من أجل دعم أطراف داخلية محددة. وبعدما كان مصدر التهديد المتفق عليه إسرائيل، غير أن التغيرات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي مدت من نطاق مصادر التهديد ليشمل قوى إقليمية أخرى، محيطة بالنظام العربي (إسرائيل، تركيا، إيران، إثيوبيا)، فثورات الربيع العربي أعادت ترتيب مناطق النفوذ للدول الإقليمية الكبرى في المنطقة، وفي الوقت الذي تراجعت فيه الأدوار التقليدية للدول العربية المحورية (مصر، السعودية، العراق، سوريا)، تصدرت دول إقليمية أخرى ناصية الهيمنة على المنطقة (البرصان، 2007: 118).

الاتجاه الثاني: سيادة البعد القومي في مفهوم الأمن الجماعي العربي

يقود هذا الاتجاه المفكرين القوميين العرب، فهم يعتقدون أن الأمة العربية هي امة موحدة ولها نظام سياسي واحد (زهرة، 1984: 16-19) فهي تنتمي إلى امة واحدة، ومصير مشترك، وجغرافية مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصلحة اقتصادية مادية مشتركة (الحصري، 1963:40) وان هذا الواقع هو السبيل لتحقيق الأمن الجماعي العربي، وان تحقيق امن الدولة العربية القطرية يبقى مرهون بأمن الدول العربية الأخرى (هلال، 1984:21. انظر أيضا: هلال، 1979: 94) ويرى هذا الاتجاه الطوباوي أن غياب الدولة العربية الواحدة وما يسودها من تناقضات، هو الذي يحتم علها حماية كيانها والدفاع عن أمنها وحقوقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (الكيالي، 1996: 71) واستغلال المصادر الذاتية للأمة العربية، وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا (الرشيدي، 1993).

الاتجاه الثالث: البعد الوسطي بين القطرية والقومية في مفهوم الأمن الجماعي العربي

يمزج هذا الاتجاه بين البعد القومي والبعد القطري في النظر إلى الأمن الجماعي العربي، ويعتبر أن المصالح المشتركة والأصالة الحضارية، ووحدة العقيدة، واللغة، والمصير على الأمة العربية جميعا حتمت على الدول العربية مجتمعة، أن تتعاون لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية. لكنه يختلف مع الاتجاه السابق في انه يركز على فكرة الأمن المشترك للدول العربية بحيث يصبح الأمن الجماعي مرادفا للأمن الإقليمي، وكيفية قيام الدول العربية بتوفير الأمن لكيانه او لمواطنها، من خلال وثيقة متكاملة طويلة الأمد، تتناول سلسلة من المواضيع بالغة الأهمية التي يعتقد أنها تمثل تهديدا حقيقيا لوجودها الجماعي (وصفي، 2016:135).

وتشترك الاتجاهات الثلاث في التركيز على الأمن الجماعي العربي مع اختلاف الأولويات بين اعتبار البعد القطري أساس الأمن الجماعي، وبين أولوية اعتبار البعد القومي أساس الأمن الجماعي العربي وضرورة قيام كيان عربي ذو إرادة سياسية واحدة، وبينما الاتجاه الأول يتجاهل فكرة الأمن الجماعي العربي، فان الاتجاه الثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي (ربيع، 1984: 20)

المبحث الثاني: مصادر التهديد للأمن الجماعي العربي:

يقع الوطن العربي بريا بتماس مع أنماط جيو-إستراتيجية مختلفة وغير متجانسة، الأمر الذي جعل كلا منها نمطا متغايرا من أنماط التهديد الذي يدفع كلّ دولة من دوله باتجاه قد يتقاطع مع الإجراءات المتخذة للتعامل معها (يوسف، 1995:35–37)وينحصر الوطن العربي بين رأس الحدّ على البحر العربي شرقاً، وموريتانيا على المحيط الأطلسي غرباً الأمر الذي يفتح الوطن العربي على جوار جغرافي وإستراتيجي مع القارات الثلاث التي تشكل العالم القديم. وقد تمخض عن هذا الجوار نشوء بيئات جيوستراتيجية فرعية تتبع الأقاليم الفرعية التي يجاورها الوطن العربي وتتمايز فيما بينها بسمات ومزايا تجعل كلّ من المصالح المتبادلة (المتطابقة والمتقاطعة) لها مع الأقاليم الفرعية للوطن العربي تتمايز فيما بينها لحد الاختلاف، بل قد نجد أن إقليما فرعيا عربيا واحدا يجاور إقليمين جيوستراتيجيين أو أكثر مما يلقي بثقله على متطلبات الأمن الجماعي العربي لِكُلّ من هذه البيئات المختلف.واختلفت الدول العربية وتنازعت في تقييمها للمخاطر التي تهدد الأمن الجماعي العربي، ووسائل المجابهة. ولعل من أهم إفراز المتغيرات الدولية على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حسابه، وهذا الاختلال زاد من أطماع القوى الإقليمية في تحقيق طموحاتها ومصالحها على حساب الأطراف العربية التي تتعرض للعدوان(Bani Salameh, 2021)، الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات الدول العربية مع دول الجوار يؤطرها الرؤية القطرية لمصادر التهديد وليس الأمن الجماعي العربي (السرحان، 2002: 104-105) والتي تتجلى على النحو التالي:

أولا: تآكل الاستقرار الداخلي في الدول العربية

شكّلت الأزمات العربية بعد ثورات الربيع العربي، تهديداً كبيراً للأمن الجماعي العربي، وتآكل الاستقرار الداخلي في العديد من الدول العربية، حيث أدت إلى تزايد انتشار الإيديولوجيات المتطرفة في المنطقة العربية، وتدفق الإرهابيين الذين يؤمنون بالعنف إلى سوريا والعراق وليبيا، ونتيجة تلك الفوضى الأمنية، دخلت (6) دول عربية في قائمة الدول الفاشلة عام (2019) هي (اليمن، الصومال، سوريا، ليبيا، العراق، السودان).

ثانيا: انتشار الإيديولوجيات المتطرفة وتدفق الإرهابيين

بعد قيام الثورات العربية عام (2010) ونتيجة للفراغ الأمني والسياسي الذي تبع تلك الثورات انتشرت الجماعات الإرهابية بالمنطقة العربية، مع وجود علاقات ترابط وتواصل وتنسيق بين مختلف تلك الجماعات، وتم رصد أكثر من(76) تنظيمًا وحركة إرهابية بالمنطقة منها ما يقارب ال32 تنظيمًا عربيًا، أهمها واشهرها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث تمكنت من فرض هيمنتها على مساحات واسعة من العراق وسورية وإعلان الخلافة الإسلامية في سوريا و العراق (محمود، 2017).

كما أدى تحول الأزمة السورية إلى حرب أهلية وتدفق مئات ألاف من اللاجئين السوريين على الدول المحيطة بسوريا (الأردن، لبنان، تركيا)، مما شكل عبئا اقتصاديا وامنيا هائلا على تلك الدول، فعلى الجانب الاقتصادي، استضافت الأردن ما يقرب من مليون و400 ألف لاجئ تقريباً، وهو ما كبَّد الخزينة الأردنية زهاء (6.6) مليار دولار كنفقات مباشرة، لم يشكِّل التمويل والدعم الخارجي منها إلا سوى 35% فقط (خضيرات، الشدوح، 2015: 285). هذا بالإضافة إلى إغلاق المعابر الحدودية، وانخفاض معدلات التجارة بين الأردن وسوريا (Salameh & Hayajneh, 2019)

كما مثّل فوز تيارات الإسلام السياسي في الانتخابات بعد أحداث "الربيع العربي" في كل من مصر وتونس وليبيا وسوريا، ضغطاً على الأنظمة السياسية المعارضة لتزايد قوتهم ونفوذهم السياسي وبالأخص الدول الخليجية والأردن وسوريا، حيث راهن الإخوان المسلمين في تلك الدول على تلك التطورات والاعتقاد بأنها تمثل مرحلة تاريخية جديدة. لكن التطورات في مسار أحداث "الربيع العربي، والثورات المضادة في العام (2013م) أعادت الأنظمة السياسية الاستبدادية من جديد، فقد دعمت دول الخليج العربي والأردن وسوريا والجزائر الانقلاب على الرئيس المصري "محمد مرسي" والذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، ثم تبعها قرار إماراتي-سعودي-مصري مشترك، باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة محظورة وإرهابية، والدفع نحو العودة إلى الحالة القائمة عشية الثورات الشعبية (Bani Salameh,2019)

ثالثا: تنامي التهديدات من دول الجوار العربي

ظل التهديد على الأمن الجماعي العربي مرتبطا بالصراع الإسرائيلي- العربي-الفلسطيني، لكن تزايد التدخلات الإقليمية في الدول العربية وخصوصا بعد ثورات الربيع العربي، وتنامي التهديدات الإيرانية والتركية للدول العربية، ومجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام (2017) إلى الحكم، ساهم في انتقال التحالف العربي من التحالف ضد إسرائيل إلى التحالف مع إسرائيل ضد إيران (معوض، 2017: 11) والتي سيتم تناولها بشكل مفصل على النحو التالي:

1- التمدد الإيراني

اعتبرت الدول العربية وخصوصا الخليجية أن نظام الثورة الإسلامية هو نظام يهدف إلى تصدير الثورة وخلق عدم استقرار في الدول العربية (كشك، 2016:8-9). فقد ساهمت الثورة الإيرانية عام (1979) في تكوين النظام الثيوقراطي الذي يتمحور حول ولاية الفقيه وأيديولوجياته وأدبياته (السلمي، 2016:108)، وتبني شعار تصدير الثورة، وشعار الدولة الإسلامية العالمية، وحماية المستضعفين في الأرض، (المادة الثالثة من الدستور الإيراني)(نيفين، 2002:211). وقد استغلت إيران ضعف وهشاشة الدولة في (لبنان والعراق وسوريا واليمن) لتأسيس ما يعرف بالجيوش الموازية الموالية لها في تلك الدول، وتوظيف الرؤية والعقائد الدينية ضمن مقارباتها السياسية في علاقاتها مع مجتمعات دول المنطقة (بولعراس، 2016:275-287)، وقد نجحت إيران في تحويل الشيعة في تلك الدول من طوائف متحالفة مع الدولة وتحت هيمنتها، إلى ميليشيات مسلحة مرتبطة بإيران (الياس، 2019: 86). كما استطاعت أن تؤثر في قرارات تلك الدول وفي تحديد طبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، ومشاركتها في المنظمات الدولية والسلوك التصويتي كما في مؤتمرات القمة العربية...الخ.

كما سعت إيران بالإضافة إلى الهيمنة على مضيق هرمز، الولوج إلى منطقة القرن الأفريقي وإيجاد موطئ قدم لها على ساحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب من خلال بوابة إريتريا واليمن (الغامدي، 2017: 135) من أجل الدخول بقوة في معادلة الترتيبات الإقليمية في المنطقة مستقبلاً، فضلاً عن استخدامها كسلاح تستطيع من خلاله تعطيل تدفق حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر حال نشوب أية حروب في المنطقة تكون إيران طرفًا فيها، في إطار صراعها مع الغرب، وبعض دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية والإمارات (Gold, 2018)، وقد حاولت إيران التمدد في جيبوتي والمغرب والجزائر، لكن تلك الدول تنبهت إلى تدخلاتها السياسية والمذهبية، فقطعت المغرب علاقاتها مع إيران عام (2009) وجيبوتي عام (2015) والجزائر عام (2016) (سلامة، 2017:21).

2- العثمانية الجديدة والتوسع التركي

جاءت ثورات الربيع العربي عام 2010 بمتغيرات أمنية، وسياسية جديدة، دفعت تركيا تدخل كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة، في سبيل حماية مصالحها، وتوازن القوى وباستعراض مظاهر القوة والهيمنة (الرحاحلة، 2014:47) وانطلاقا من رؤية جيو-إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على، التدخل في الأزمات في المنطقة بفاعلية، ومحاولة حل المشاكل الإقليمية (تشبينار، 2008:6).

إن تلك المرتكزات ساهمت في التمدد التركي العسكري والاقتصادي والثقافي في العديد من الدول العربية، حيث تمتلك تركيا قواعد عسكرية في العديد من الدول العربية، فهي تمتلك ما مجموعه (12) قاعدة عسكرية في شمال العراق ضمن تفاهمات مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان(موصلو، 2019) بالإضافة إلى قاعدة عسكرية في مدينة الموصل العراقية، من أجل الحفاظ على توازن القوى الخاص بالمعادلة السياسية المستقبلية للعراق (السعدون، 2011:87)كما تمتلك قاعدة عسكرية في مقديشو بالصومال عام (2017) هدفها المعلن دعم الجيش الصومالي ضد منظمة "الشباب" التي تقوض السلام والأمن في الصومال (جمال، 2017:2) لكن القاعدة تقع على المحيط الهندي، ولا تبعد كثيرًا عن خليج عدن ومضيق باب المندب، مما يجعلها ذات موقع إستراتيجي يرفع من رصيد النفوذ الأمني والتجاري لتركيا (Shabanah, 2019)، ولإثبات وجودها ونفوذها في هذه الممرات المائية، فمن استطاع السيطرة على الصومال يمكنه أن يتحكم بالقرن الإفريقي كاملًا (مركز الجزيرة للدراسات2017)

وفي سوريا تحتفظ تركيا بعدد من القواعد العسكرية في المناطق الواقعة على الحدود التركية السورية (عبد الرحمن، 2018:123) تهدف إلى حماية أمنها من حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب الكردية التي تعتبرها تركيا جماعات إرهابية، ومسلحي تنظيم "الدولة" على الحدود السورية مع تركيا (لعريض، 2018:69) إن القواعد التركية في سوريا لها دور وظيفي يرتبط بمنع أكراد سوريا والعراق من تحقيق أي نوع من الاستقلال أو الحكم الذاتي. والتصدي لنشاط العناصر المناوئة لها سواء في العراق أم في سوريا ونقل الحرب إلى خارج تركيا بدلاً من مواجهتهم داخل حدودها، كما ويمكن لهذه القواعد أن تقوم بوظيفة ردع القوى والأحزاب الكردية في سوريا والعراق عن التفكير في الانفصال عن سوريا أو العراق وهو ما تجلى خلال الاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان العراق عام 2017، إذ سارعت أنقرة إلى التعاون مع بغداد وفرضت حصاراً برياً وجوياً على الإقليم (آل شبانة، 2018:379)

كما حاولت تركيا إقامة قاعدة عسكرية لها في جزيرة سواكن العثمانية التاريخية مع عقد استئجار لمدة 99 عاما ينص على ربط الجزيرة بالبر، مع بناء مرسى للسفن العسكرية والمدنية، لكن سقوط حكم عمر البشير في السودان، والضغط السعودي- المصري- الإماراتي على القيادة العسكرية الجديدة جعلها تتجه بعيدا عن النفوذ التركي (فيرتين، 2019:12).

وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية، مذكرتي تفاهم، الأولى: حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والثانية: حول السيادة على المناطق البحرية، النابعة من القانون الدولي، والتي تهدف لحماية حقوق البلدين. ويسمح الاتفاق لتركيا باستخدام الأجواء الليبية وإنشاء قواعد فيها بحسب لجنة الشؤون الخارجية في برلمان طبرق (شرق ليبيا) والذي يدعم قوات حفتر التي تقاتل حكومة الوفاق (غرب ليبيا). وتنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين "قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل وفق الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود "الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة" وفق إحداثيات جغرافية مضبوطة، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل حل النزاعات حولها، وآليات مراجعتها وتعديلها. وتظهر الخريطة الملحقة بالمذكرة حدود مناطق السيادة البحرية بين البلدين(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019: 1).

وتسعى تركيا من وراء تلك الاتفاقية، الرد على التوجه المصري لتعزيز العَلاقات العسكرية مع كل من قبرص واليونان، وتشكيل محور عسكري في شرق المتوسط، كما يعبّر ذلك عن التخوف التركي من توجّه مصر لبناء خط أنابيب مع اليونان وقبرص، وتجاهل المواني التركية، وإصرار مصر على نزع الأهمية عن الموانئ التركية كـ«مصبّ للغاز» على البحر الأبيض المتوسط(علام، 2017) وإجمالًا يمكن القول إن الوجود العسكري التركي في البحر الأحمر قد يشكل مصدر تهديد في المستقبل أمام مصالح دول الخليج ومصر، بما يعرقل عملياتها العسكرية في اليمن وبما قد يحدّ من تأثيرها إفريقيًّا.

وعلى إثر اندلاع "الأزمة الخليجية" بين الإمارات والسعودية والبحرين ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى عام 2014، تم حصار قطر برا وجوا وبحرا، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، حيث اتهمت "دول الحصار" قطر "بدعم وتمويل الإرهاب، والتدخل في شؤونها الداخلية، لجأت دولة قطر إلى تبني إستراتيجيات حماية كيانها السياسي وسيادتها الوطنية، من خلال إستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية (التميمي، 2017 :9) حيث طلبت قطر الحماية العسكرية التركية، ووافق البرلمان التركي يوم 7 من يونيو/حزيران 2017، على نشر قوات عسكرية تركية في القاعدة العسكرية استنادا إلى اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين الدولتين عام 2014، التي تنص على تشكيل آلية من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة وتمركز القوات المتبادل بين الجانبين. وتبرز أهمية قاعدة الريان التركية في قطر من كونها تعد أول نفوذ عسكري لتركيا على الخليج العربي منذ خروج الدولة العثمانية من المنطقة العربية، كما أن موقعها الاستراتيجي المطل على الجهة الشرقية من الجزيرة العربية يلعب دورا مهما للجانب التركي، ويحقق وجودا عسكريا متقدما للقوات التركية في مطل البحر الأحمر إن وجود قاعدة الريان التركية في قطر، يضمن لتركيا أن تكون قريبة من مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، كما أن التواجد العسكري التركي يتيح للقوات التركية التدريب في بيئة مغايرة للبيئة التركية، لاسيما البيئة الصحراوية، مما يضمن لها مستقبلا القدرة على القيام بعمليات خارج نطاق

الجغرافيا التركية (صلاح، 2018).

وبالتالي تحاول تركيا من خلال تلك القواعد، تعزيز وجودها بالقرب من المنافذ البحرية بمنطقة البحر الأحمر وإثبات نفوذها في هذه المنطقة القريبة من الممرات المائية، والحصول على موقع أكثر تقدمًا في منطقة مطلة على أهم الممرات المائية في العالم، وإبراز نفسها كقوى إقليمية من خلال تعزيز حضورها العسكري ببناء قواعد عسكرية، وكذلك لحماية مصالحها الاقتصادية المارة في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب، حيث بينت وثيقة الإستراتيجية البحرية التركية، الصادرة في عام 2014، أن كلًا من البحر الأحمر وخليج عدن هما الرابط الأساسي بين تركيا وشرق المتوسط والمحيط الهندي، وأعطت الوثيقة أهمية لدول القرن الإفريقي المطلة على البحر الأحمر، وأكدت على ضرورة تفعيل العلاقات العسكرية الثنائية مع هذه الدول. ومن الدوافع الإستراتيجية أيضًا، إدراك القيادة التركية أنها قطعت مرحلة كبيرة من التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي والمنعة العسكرية داخليًا، وأنها بحاجة إلى تدعيم دورها في الخارج لمعرفة عما يدور حولها في محيطها الخارجي(عمر، 2018:174) لذا عزز دخول تركيا على خط التنافس حول منطقة البحر الأحمر الإستراتيجية المخاوف من تغذية الصراعات الإقليمية الدائرة فيها، وتحولها إلى إحدى أكثر البؤر توترًا في العالم (عبد الحليم، 2018).

اتبعت تركيا في ظل تغير المعادلات القائمة إستراتيجية تقليل الخسائر واللعب على تناقضات أطراف الصراع لتحقيق مكاسب تكتيكية وتحويلها عند الضرورة إلى أدوات ضغط تثبّت تركيا من جديد لاعبًا شريكًا في رسم التطورات والخرائط والمعادلات. حيث نجحت تركيا في الهيمنة على مناطق عديدة في سوريا، كما نجحت في أن تكون شريكًا في أستانا وفي قمم سوتشي وبالتالي أن تكون لاعبًا على طاولة المفاوضات. أما في شمال وشرق أفريقيا فقد تزامن انتقال تركيا من الانخراط المباشر في غرب ليبيا مع تراجعها النسبي مع حليفاتها قطر على الساحة السودانية اثر خلع نظام البشير وبدا وضع السودان الجديد يميل نسبيا للمحور السعودي الإماراتي. وعلى الجانب الأخر فإن الارتباط الليبي بمنطقة شمال أفريقيا التي تسعى تركيا لتوسيع نفوذها بها خاصة المغرب والجزائر وتونس التي تسعى تركيا لاجتذابهم لموقفها في الأزمة الليبية حيث تمسكت بحضور الدولتين في المؤتمر الذي تم عقده في برلين، كما تسعى تركيا من خلال التدخل في ليبيا إلى كسب أوراق ضاغطة لتساعدها في قضايا وملفات إقليمية أخرى كسوريا والعراق كتحقيق مساومات مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول وتوقع أن تسعى أنقرة للحصول على تنازلات من موسكو في ليبيا مقابل تقديم تنازلات في سورية أي ضغط روسيا على حفتر حتى لا يقتحم طرابلس، مقابل سماح أنقرة للنظام السوري بتعزيز مواقعه في منطقة خفض التصعيد في إدلب فضلا عن محاولة تركيا كسر عزلتها بكسب حليف لها في ليبيا بعد سوء علاقاتها مع مصر ودول الخليج وفشل مشروع الإسلام السياسي.

إن هذا الدور التركي الجديد أثار الجدل والخوف في الدول العربية، حول طبيعة وحقيقة هذا الدور والدوافع المحركة له. وثارت ثلاث رؤى عربية رسمية متباينة حول هذا الدور وفي كل رؤية من تلك الرؤى موقف مختلف لحفظ الأمن الجماعي العربي، الرؤية الأولى: ترى في الدور التركي دور يبرز الطابع البراجماتى للسياسة التركية، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد. والرؤية الثانية: ترى في الدور التركي دورا لاستعادتها ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، فيما الرؤية الثالثة ترى في الدور التركي استمرارية للتوجه الغربي في السياسة التركية والتوافق بين سياستها في المنطقة مع ارتباط نشاطها بمساعيها لزيادة أهميتها الإستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوربي (صبري، 2012:83 وونيس، 2012:3)

3-تصاعد الدور الإثيوبي

لم تنظر الدول العربية إلى (إثيوبيا) باعتبارها مصدرًا لتهديد الأمن العربي، حتى أثناء دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال عام (1980)، بل أيدت بعض الدول العربية (سوريا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية) التدخل الإثيوبي في الصومال. لكن حرص إثيوبيا على إبراز دورها كقوة إقليمية قادرة على خدمة المصالح الأمريكية – الغربية-الإسرائيلية في القرن الإفريقي ومحاولتها فرض الهيمنة المائية على دول حوض النيل وتنفيذ مشروعاتها المائية على روافد نهر النيل دون ايلاء أهمية تذكر لدول المصب وخصوصا مصر والسودان (الهلالي، 2019:61-92) جعلها مصدرا لتهديد الأمن الجماعي العربي. فقد أعلنت إثيوبيا فى فبراير(2011) عن عزمها إنشاء سد النهضة والذي يبعد (20-40 كم) من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالى (74) مليار م3 ومن آثاره على مصر والسودان، حدوث عجز مائي لمصر والسودان مقداره حوالي(18) مليار متر مكعب. وأنه فى حالة ملء خزان سد النهضة فى فترات الجفاف، فإن منسوب السد العالى يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية، مما سيكون له تأثير بالغ فى توفير المياه اللازمة للري، وعدم القدرة على توليد الكهرباء، حيث تقل نسب الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بنسبة تتراوح ما بين 25 و30% لمدة 6 سنوات(Bani Salameh et al, 2021). ورغم تلك الآثار الكبيرة التي قد يحدثها السد على الأمن المائي المصري والسوداني، فقد ساهمت دول عربية خليجية (الإمارات، السعودية)، في تمويل بناء السد والمشاركة في مشاريع استثمارية في إثيوبيا تقوم على استغلال آلاف الأفدنة المطلة على منابع النيل لاستزراع الأراضي المجاورة من خلال عقود استئجار أو حق انتفاع، وهو ما يعني توفير الدعم المالي والسياسي لإثيوبيا (عبدالشافي،2020).

خلاصة:

يمكن القول بأن ثمة فجوة كبيرة تفصل بين مفهوم الأمن الجماعي العربي الرسمي والفكري، وبين الممارسة الفعلية، وظل مفهوم الأمن الجماعي العربي على المستوى الرسمي ضعيفًا وغير واضح المعالم ويعاني من القصور في الوثائق الرسمية العربية (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي). كما إن رؤية النظام العربي لمصادر تهديد الأمن الجماعي العربي متباينة، ففي الوقت الذي تعتبر بعض الدول العربية (إسرائيل) صديقا وحليفا وأبرمت معها معاهدات سلام (مصر، الأردن، الإمارات، المغرب، السودان، السلطة الفلسطينية) تعتبرها دول عربية أخرى المصدر الرئيسي لتهديد الأمن الجماعي العربي، وكذلك الحال مع إيران وتركيا وإثيوبيا. ولقد اتبعت دول الجوار الجغرافي العربي إستراتيجية اللعب على تناقضات الصراعات العربية البينية لتحقيق مكاسب تكتيكية لها وتحويلها عند الضرورة إلى أدوات ضغط تستخدمها في مصالحها الاستراتيجية عند الضرورة. حيث نجحت إيران في الهيمنة على دول عربية عديدة (لبنان، سوريا، العراق، اليمن)، كما نجحت تركيا في أن تكون شريكًا رئيسيا في قضايا وملفات (سوريا، ليبيا، قطر).أما أثيوبيا فقد نجحت في إنشاء سد النهضة، واللعب على تناقضات الخلاف السوداني –المصري والاستفادة منها في توقيع اتفاق المبادئ لإنشاء السد.

وغالبا ما رأت العديد من الدول العربية أن العوامل التي تهدد الأمن الجماعي لدولة عربية معينة، قد لا تكون نفس العوامل التالي تهدد دولة عربية أخرى، بل إن ما يحقق الأمن الجماعي لدولة ما، قد يهدد الأمن الجماعي لدولة أخرى. فمصادر التهديد لمصر والسودان من قبل سد النهضة الإثيوبي، لا تهدد دول المغرب العربي. كما أن التهديد الإيرانية لدول الخليج العربي، يختلف في مضمونه عن التهديد الإيراني لمصر والأردن، فبينما يعني لدى دول الخليج العربي الهيمنة على دول الخليج العربي، فانه يعني بالنسبة للأردن ومصر التدخل في القضية الفلسطينية باتجاه مغاير للاتجاه الإيراني.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أحمد، أحمد يوسف. (2006). التداعيات العربية، ملف: الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، في: *المستقبل العربي*، السنة 29، العدد 332، 10/334-339.

آل شبانة، حسين. (2018). من التصفير إلى الترقيم إشكالية السياسة التركية، *مجلة دراسات في التاريخ الآثار*، العدد63، كانون الثاني.

البرصان، أحمد سليم. (2007). جيوبوليتيكا الأمن الجماعي العربي، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 15، صيف.

بلقزيز، عبد الله. (1989). *الأمن القومي العربي*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

بن عنتر، عبد النور. (2005). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 160، القاهرة.

بن يخي، عبد الحكيم. (2020). الترتيبات الأمنية ومواجهة الخطر الإيراني في منطقة الخليج العربي، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، *مجلة الدراسات الإيرانية*، السنة الرابعة، العدد11، ابريل.

بولعراس، فتحي. (د.ت). السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية، *الإنسانية* جامعة محمد خيضر، الجزائر، 16 (2)،275-287.

البيان الختامي والقرارات الصادرة عن قمة القاهرة (21-1996/6/23)

تشبينار، عمر. (2008). *سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بني الكمالية والعثمانية الجديدة*، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، العدد 10 أيلول.

التميمي، نواف. (2017). الدبلوماسية القطرية واختبار الأزمة، *مجلة سياسات عربية*، العدد27. تموز يوليو المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

جامعة الدول العربية. (2013). *أمانة شؤون مجلس الجامعة، ميثاق جامعة الدول العربية*، سبتمبر- أيلول، معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، الموقع الالكتروني/http://www.lasportal.org/ar .

جامعة الدول العربية. (د.ت). *معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية*، المادة الأولى، الموقع الالكتروني/http://www.lasportal.org/ar.

جمال، محمود. (2017). *القرن الأفريقي والملعب المفتوح.. من يحكم؟* المعهد المصري للدراسات، تقديرات إستراتيجية، 17 مايو.

جمال، محمود. (2018). *الناتو العربي تحالفات هشة وتحديات مؤثرة*، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، نوفمبر.

الحربي، عبد الله (2008). مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 19 صيف.

الحصري، ساطع. (1963). *ما هي القومية*، بيروت، دار العلم للملايين.

خضيرات، عمر، الشدوح، عماد. (2015). أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، *مجلة المنارة*، العدد3، ، جامعة آل البيت، الأردن.

ربيع، حامد. (1984). *نظرية الأمن الجماعي العربي*، دار الموقف العربي، القاهرة.
الرحاحلة، احمد سليمان سالم. (2014). *الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"*. قسم العلوم السياسية- كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط.
الرشيدي، أحمد. (1993). *وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات: محاولة للتقويم*، في: جميل مطر، ود. علي الدين هلال (محرران): جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل،.
زهرة، عطا محمد صالح. (1984). الأمن الجماعي، العمل العربي المشترك، *المستقبل العربي*، عدد 94، 16-19.
سالم، احمد علي. (2016). *الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
السرحان، صايل. (2002). *أثر توسيع حلف الأطلنطي على الأمن الجماعي العربي: 1990-2000*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
السعدون، واثق. (2011). *حكومة حزب العدالة والتنمية التركي، الآفاق المشترك مع العراق*، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، تشرين الأول.
سلامة، معتز. (2017). أنماط التهديد الإيراني للأمن الجماعي العربي (1979-2019)، *مجلة الدراسات الإيرانية*، السنة الأولى، العدد الثاني، ص21.
السلمي، محمد. (2016). مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية، *مجلة الفيصل*، العددان477-478.
السويد، محمد يوسف. (1989). الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية، *مجلة الدبلوماسي*، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة)، المملكة العربية السعودية، العدد 12.
الشمري، احمد. (2020). سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي العربي، *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، المجلد 10، العدد 2، ص31-70.
الصبان، زيد. (2020). على هامش الأمن القومي العربي قراءة نقدية في أوراق عربية رسمية، *مجلة شؤون عربية*، جامعة الدول العربية، العدد183، خريف.
صبري، سميرة. (2012). *السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية*، في : آراس، بولنت وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط،.
صلاح، مصطفى. (2018). *بعد عام من المقاطعة: الأزمة الخليجية وتداعيات التدخل التركي الإيراني*، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ 06/يونيو، على الرابط: http://www.acrseg.org/40769
عاشور، عصام. (2018). انعكاس الأوضاع في البحر الأحمر والقرن الإفريقي علي الأمن القومي العربي، *مجلة شؤون عربية*، العدد176، شتاء ، 208-274
عاشور، قياتي. (2017). الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة. *حولية كلية الآداب* – جامعة بني سويف مج 6، ص ص137 -255.
عبد الحليم، أميرة. (2018). *القواعد العسكرية في البحر الأحمر: تُغير موازين القوى*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 30 يناير.
عبد الرحمن، حمدي. (2018). سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي - الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر، *السياسة الدولية*، العدد 211 القاهرة: يناير.
عبد الشافي، عصام. (2020). *سد النهضة وقضية ألمياه والأمن القومي المصري دراسات سياسية*، المعهد المصري للدراسات،28 ابريل.
عبد الفتاح، عماد الدين. (2019). الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، *مجلة شؤون عربية*، العدد 178.
عبد القادر، محمد. (2019). تحديات مبادرة الرياض لتأسيس منظمة للتعاون والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، *المجلة*، العدد 1731 لندن: 18 يناير.
العزاوي، قيس. (2019). العالم العربي والمحيط الإقليمي والدولي والمتغيرات الجديدة، *مجلة شؤون عربية*، العدد 180.
علام، مصطفى شفيق. (2017). *التغلغل الناعم: إفريقيا في الإستراتيجية التركية المحدّدات والسياقات والتحدّيات*، دورية قراءات إفريقية، يونيو.
عمار، بالة. (2011-2012). *مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،.
عمر، حازم. (2018). محددات الدور: سياسات تركيا في منطقة البحر الأحمر في القرن الحادي والعشرين، *مجلة شؤون عربية*، العدد 174،
الغامدي، مسفر بن صالح. (2017). النفوذ الإيراني في حوض البحر الأحمر أهداف ومعوقات البقاء في إقليم حيوي، *مجلة الدراسات الإيرانية*، العدد 5، الرياض: ديسمبر.
فتحي، الحوشي. (2019). الأمن الجماعي العربي وتطبيق دول الخليج له. *مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية*، المركز الديمقراطي العربي- برلين: العدد الثاني، تشرين الثاني.
فيرتين، زاك. (2019). *منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الأفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة*، مركز بروكنجز، الدوحة، أغسطس.
كشك، امجد. (2016). توتر العلاقات الإيرانية الخليجية، الأسباب-التداعيات- آليات المواجهة، *مجلة دراسات إستراتيجية*، فبراير.
الكيالي، عبد الوهاب. (1996). *موسوعة السياسة*، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
لعريض، حسين. (2018). واقع الدور التركي الراهن ضمن أدوار الفواعل الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 12 .
مبروك، شريف. (2019). مستقبل الترتيبات الأمنية العربية في البحر الأحمر، *مجلة شؤون عربية*، العدد177، ربيع.

محمود، لمياء. (د.ت). *الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين"*.

مركز الجزيرة للدراسات. (2017). *القاعدة العسكرية التركية بالصومال وتأثيراتها على اللاعبين الإقليميين*، 09/10/2017 : https://studies.aljazeera.net/ar/.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). *مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية*، الدوحة، ورقة تقدير موقف، 17 ديسمبر.

مسلم، طلعت. (2008). *مجلس السلم والأمن العربي: فشل وراء فشل*، الجزيرة نت، 20-11، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2008/11/20/

المشاط، عبد المنعم. (1993). *الإطار النظري للأمن القومي العربي*، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

المطيري، وضحة. (2011). *دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

معوض، علي جلال. (2017). *التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي*، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبوظبي، العدد 22 يوليو – أغسطس.

مفيد، محمود شهاب. (1979). *جامعة الدول العربية ميثاقها وانجازاتها*. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

المقداد، محمد. (2005). واقع الأمن الجماعي في ظل سياسات التدخل الدولي (العراق- حالة دراسة). *دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلّد 32، العدد 2.

مؤتمر القمة العربي الحادي عشر. (1988). عمان (25-1980/11/27)، في: مؤتمرات القمة العربية (قراراتها وبياناتها) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

موصلو، فاتح. (2019). استراتيجية القواعد العسكرية التركية في العراق، *مجلة رؤية تركية*، العدد 4، السنة 8، خريف.

نيفين، مسعد. (2002). *صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

هلال، علي الدين. (1979). الوحدة والأمن الجماعي العربي، *مجلة الفكر العربي*، عدد مزدوج، 11 . 12، السنة الثانية.

هلال،علي الدين. (1984). الأمن الجماعي العربي، دراسة في الأصول، *شؤون عربية*، عدد 35.

الهلالي، هالة. (2019). الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً"، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، العدد2، المجلد 20، ربيع.

هويدي، أمين، وهلال، علي الدين. (1979). الوحدة والأمن الجماعي العربي، *مجلة الفكر العربي*، عدد مزدوج، 11 . 12، السنة الثانية.

وصفي، عقيل. (2016). الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 15.

ونيس، ضياء. (2012). تركيا والربيع العربي معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، *مجلة رؤية تركية*، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1.

الياس، فراس. (2019). المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. الدفاع عن المقدسات وسياسات الأمن القومي الإيراني، *مجلة الدراسات الإيرانية*، 3 (10)، 81-101.

يوسف، أحمد. (1995). *النظام الدولي والنظام العربي*، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

English References

Al-Serhan,et al. (2017). Challenges Facing National Security in the Gulf States: A Case Study of Bahrain. *International Journal of Humanities and Social Science*. 7(12).

Bani Salameh, M. & Hayajneh, A. (2019). The End of the Syrian Civil War: How Jordan Can Cope. *Middle East Quarterly*. 26(3). https://www.meforum.org/58683/end-syrian-civil-war-jordan.

Bani Salameh, M. (2021). *Dam Wars: Are Ethiopia, Turkey and Iran Leading to Water Armageddon*?.Middle East Policy.;1–11.https://doi.org/10.1111/mepo.12547.

Bani Salameh, M. (2021). Muslim brotherhood and the Jordanian state: Containment or fragmentation bets (1999–2018)? *Asian Journal of Comparative Politics*.6 (1), 62-80.

Bani Salameh, M. et al. (2021). *The Water Crisis and Conflict in the Middle East*, Sustainable Water Resources Management.

Buzan, B. (1991). *People State and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post Cold War*. Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 18-19.

Gold, D. (2018). *The Brewing Conflict along the Red Sea*, Jerusalem Center for Public Affairs.

Shabanah, A. (2017). *Dimensions of the Turkish Role, Reasons Behind Turkey's Military Base in Somalia*, Accessed 2019. https://2u.pw/MbjbI.

Arabic References Translated to English

Abdel Halim, P. (2018). *Military bases in the Red Sea: Changing the balance of power*, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

Abdel Qader, M. (2019). The Challenges of Riyadh's Initiative to Establish an Organization for Cooperation and Regional Security in the Middle East, *The Majalla*, No. 1731, London.

Abdel Rahman, H. (2018). *The Race for Military Bases in the Horn of Africa - Security Opportunities and Risks for Egypt*, International Politics, Issue 211, Cairo.

Abdel Shafi, E. (2020). *The Renaissance Dam, the Almbah Case and the Egyptian National Security*, Political Studies, Egyptian Institute for Studies.

Abdel-Fattah, I. (2019). Arab National Security: Its Reality and Prospects in the Light of Contemporary Global Economic Transformations, *Arab Affairs Journal*, No. 178.

Ahmed, A. (2006). The Arab Repercussions, File: The Israeli War on Lebanon and Its Repercussions, in: *The Arab Future*, 29(332), 10/334-339.

Al Jazeera Center for Studies. (2017). *The Turkish military base in Somalia and its effects on regional players:* https://studies.aljazeera.net/ar.

Al Shabana, H. (2018). From zeroing to numbering the problem of Turkish politics, *Journal of Studies in Archeology*, Issue 63.

Al-Azzawi, Q. (2019). The Arab world, the regional and international environment and the new variables, *Arab Affairs Journal*, Issue 180.

Al-Bursan, A. (2007). Geopolitics of Arab Collective Security, *The Arab Journal of Political Science*, Issue 15.

Al-Ghamdi, M. (2017). Iranian Influence in the Red Sea Basin, Objectives and Obstacles to Survival in a Vital Region, *Journal of Iranian Studies*, No. 5, Riyadh.

Al-Harbi, A. (2008). The concept of security: its levels, forms and threats, a theoretical study in concepts and frameworks, *The Arab Journal of Political Science*, No. 19.

Al-Hilali, H. (2019). Egyptian Water Security: A Study of Threats, Risks and Confrontation Mechanisms "The Renaissance Dam as a Model", *Journal of the Faculty of Economics and Political Science*, Cairo University, 20 (2).

Allam, M. (2017). Soft Penetration: Africa in the Turkish Strategy: Determinants, Contexts and Challenges, *African Readings Journal*.

Al-Mashat, A. (1993). *Theoretical framework for Arab national security*, Abdel Moneim Al-Mashat (Editor), Arab National Security: Its Dimensions and Requirements, Cairo: Institute for Arab Research and Studies.

Al-Mutairi, W. (2011). *The role of the Gulf Cooperation Council in maintaining the security of the Gulf region, unpublished master's thesis*, University of the Middle East, Amman.

Al-Rahahla, A. (2014). *The new Turkish role in the Middle East "Opportunities and Challenges"*. Department of Political Science - College of Arts and Sciences, Middle East University.

Al-Sabban, Z. (2020). On the sidelines of Arab national security, a critical reading in official Arab papers, *Arab Affairs Journal*, League of Arab States, No. 183.

Al-Salami, M. (2016). The future of Saudi-Iranian relations, *Al-Faisal Journal*, No. 477-478.

Al-Shamry, A. (2020). Turkey's Water Policy and Its Implications for the Arab Regional Neighborhood Countries, *Babylon Center for Human Studies Journal*, 10(2), 31-70.

Al-Tamimi, N. (2017). Qatari Diplomacy and the Crisis Test, *Arab Politics Journal*, Issue 27 July - Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.

Ammar, B. (2011-2012). *The position of the United States of America in security arrangements in the Mediterranean region, Master's thesis* in political science and international relations, specialization: international relations, Hajj Lakhdar University, Batna.

Arab Center for Research and Policy Studies. (2019). *The Libyan-Turkish memorandum of understanding: its local and regional dimensions and repercussions*, Doha, position paper.

Ashour, E. (2018). The reflection of the situation in the Red Sea and the Horn of Africa on Arab national security, *Arab Affairs Journal*, Issue 176, 208-274

Ashour, Q. (2017). *Arab National Security Challenges and Ways of Confrontation*. Yearbook of the Faculty of Arts - Beni Suef University .Volume 6, pp. 137-255.

Belkeziz, A. (1989). *Arab National Security*. Cairo: The Egyptian General Book Authority.

Ben Antar, A. (2005). The Evolution of the Concept of Security in International Relations, *International Policy Journal*, Issue 160, Cairo.

Ben Yakhni, A. (2020). Security Arrangements and Confronting the Iranian Threat in the Arab Gulf Region, International Institute for Iranian Studies, *Journal of Iranian Studies*, No. 11.

Booth, A. (2016). Tension in Iranian-Gulf relations, causes - repercussions - confrontation mechanisms, *Journal of Strategic Studies*.

Boulares, F. (n.d). Iranian Foreign Policy in the Middle East: Between Doctrinal Considerations and Geopolitical Factors, *Humanitarianism*, Muhammad Khider University, Algeria, 16 (2), 275-287.

Chipinar, O. (2008). *Turkey's Policies in the Middle East: The Structures of Kemalism and Neo-Ottomanism*, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, No. 10.

Congratulations, S. (2019). The Future of Arab Security Arrangements in the Red Sea, *Arab Affairs Journal*, Issue 177.

Eleventh Arab Summit Conference. (1988). Amman (25-27/11/1980), in: Arab Summit Conferences (Decisions and Statements), Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Elias, F. (2019). International Institute for Iranian Studies. Defending the Sanctuaries and Iranian National Security Policies, *Journal of Iranian Studies*, 3 (10), 81-101.

Exclusive,S. (1963). *What is nationalism, Beirut*, the House of Science for Millions.

Fathy, H. (2019). Arab collective security and its application by the Gulf States. *Journal of International Law for Research Studies*, Arab Democratic Center - Berlin: second issue.

Final statement and resolutions issued by the Cairo Summit (21-23/6/1996).

Hilal, A. (1979). Arab Unity and Collective Security, *Arab Thought Journal*, double issue, 11-12, vol.2.

Hilal, A. (1984). Arab collective security, a study in origins, *Arab Affairs*, No. 35.

Howaidi, A., and Hilal, A. (1979). Arab Unity and Collective Security, *Arab Thought Journal*, double issue, 11-12, vol.2

Jamal, M. (2017). *The Horn of Africa and the open field. Who rules*? Egyptian Institute for Studies, Strategic Estimates.

Jamal, M. (2018). *Arab NATO, Fragile Alliances and Impactful Challenges*, Istanbul: Egyptian Institute for Studies.

Kayyali, A. (1996). *Encyclopedia of Politics*, Part One, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut.

Khodeirat, O., Al-Shadouh, I. (2015). The Impact of Good Governance Indicators on Foreign Direct Investment in the Arab Countries, *Al-Manara Journal*, No. 3, Al al-Bayt University, Jordan.

Larayedh, H. (2018). The reality of the current Turkish role within the roles of regional and international actors towards the Syrian conflict, *Jill Journal of Political Studies and International Relations*, No. 12.

League of Arab States. (2013). *League Council Affairs Secretariat*, Arab League Charter, September-September, Treaty of Mutual Defense and Economic Cooperation among the League of Arab States, website http://www.lasportal.org/ar./

League of Arab States. (n.d.). *Treaty of Mutual Defense and Economic Cooperation among the Arab League States*, Article One, website http://www.lasportal.org/ar./

Mahmoud, L. (n.d.). *Arab national security as part of Middle Eastern regional security "Dangers and the roles of actors".*

Miqdad, M. (2005). The reality of collective security in light of the policies of international intervention (Iraq - a case study). *Dirasat, Humanities and Social Sciences*, 32(2).

Moawad, A. (2017). *Unstable Alliances: The Complexities of Managing Relationships between Allies at the Regional and International Levels*, Trends of Events, Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi, Issue 22

Mofeed, M. (1979). *The League of Arab States, its charter and achievements*. Institute of Arab Research and Studies, Cairo, Egypt.

Mosul, F. (2019). The Strategy of Turkish Military Bases in Iraq, *Turkish Vision Journal*, 4(8).

Muslim, T. (2008). *The Arab Peace and Security Council: failure after failure*, Al Jazeera Net, 20-11, at the following link: https://www.aljazeera.net/opinions/2008/11/20/.

Nevin, M. (2002). *Decision-making in Iran and Arab-Iranian Relations*, Center for Arab Unity Studies, Beirut. (2nd).

Omar, H. (2018). Determinants of the Role: Turkey's Policies in the Red Sea Region in the Twenty-first Century, *Arab Affairs Journal*, No. 174.

Rabie, H. (1984). *Arab collective security theory*, Dar Al-Mawqif Al-Arabi, Cairo.

Rashidi, A. (1993). *The role of the League of Arab States in the field of peaceful settlement of disputes: an attempt to correct*, The League of Arab States: Historical Experience and Development Projects, Cairo: Center for Political Research and Studies, and the Arab Center for Development and Future Research.

Sabry, S. (2012). *Turkish policy in light of Arab political transformations*, Aras, Bulent and others, the Turkish transformation towards the Arab region, Amman, Center for Middle East Studies.

Sadoun,C. (2011). *Government of the Turkish Justice and Development Party*, Common Prospects with Iraq, Center for Regional Studies, University of Mosul.

Salah, M. (2018). *A year after the boycott: the Gulf crisis and the repercussions of the Turkish-Iranian intervention*, The Arab Center for Research and Studies, Retrlink: http://www.acrseg.org/40769

Salama, M. (2017). Patterns of the Iranian Threat to Arab Collective Security (1979-2019), *Journal of Iranian Studies*, 1(2), 21.

Salem, A. (2016). *Collective Security in the League of Arab States between Realist and Constructivist Theories*, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.

Sarhan, S. (2002). *The Impact of NATO Expansion on Arab Collective Security: 1990-2000, unpublished Master's Thesis*, Al al-Bayt University, Jordan.

Sweden, M. (1989). Psychological trends in the study of international relations, *Journal of the Diplomat*, Institute of Diplomatic Studies (Public Relations), Saudi Arabia, No. 12.

Vertin, Z. (2019). *Red Sea Rivalries: The Gulf, the Horn of Africa and the New Geopolitics of the Red Sea*, Brookings Center, Doha.

Wanis, Z. (2012). *Turkey and the Arab Spring: The Dilemma of Morals and Interests in Turkish Foreign Policy, Turkish Vision Magazine*, translated by Hajar Abu Zayd, Vol.1.

Wasfi, A. (2016). The National Security of the Arab Mashreq Countries and the Problem of the Iranian Nuclear Program, *Journal of Politics and Law Books*, Kasdi Merbah University, Algeria, No. 15.

Yusuf, A. (1995). *The international system and the Arab system, research on patterns of association*, in: The Arab World and Global Variables, Cairo, Institute of Arab Research and Studies.

Zahra, A. (1984). Collective Security, Joint Arab Action, *The Arab Future*, No. 94, 16-19.